الجملة الواقعة حالا مطلقا ان تكون خبرية مجردة من دليل استقبال مرتبطة بالواو نحو ان
مخصبة او بالضمير نحو وجوههم مسودة او بهما نحو وهم الوف ومتنع الواو من التالية عاملها
نحو جاءا او هم فارين ومن الاسمية الموكدة نحو اقارب فيه ومن المضارع المنفي بلا نحو مالي لا ارى
الهدهد او بما نحو عهدتك ما تصبو او بيك شيبة والمثبت المجرد من قد نحو ولا تمنن
تستكثر والماضي التالي الا كما تواليه يستهزءون والمتلو بها نحو الا ناغي بنه ذهب او هكذا
وقوله تود وتبدو قد تعلمون انه رسول الله المنصوب لفظا كالامثلة الاتية او تقديرا نحو
واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى اي محل الجملة
والظرف والجار والمجرور من الجر المجرورة بحرف جر زيد انه الى عامله على ما جاز كما ابن مالك
وهتضاع ولوابد له بالفضلة كل اولين من شانها النصب والمراد بها هنا ما ليس جزء من الكلام
اما يستغني الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى فاموا كسالى والمتلو بها انتم سكارى من قوله
تعالى لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى والمتلو بالا عيين من قوله تعالى وما خلقنا السماء والارض وما
بينهما لاعبين فانه لم يستغن الكلام عن الخالي في ذلك لخرج الخبر في نحو زيد قائم خلافا لمن خالف
وان كان اسما عينا للهيئة وشرطه لا بضلة تنبيهات الاول شمل المنصوب ما نصبه
الجار واسمه ونصبه ومصدره وما نصبه الوصف وما نصبه كل عامل فيه لفظا او تقديرا
واما ملحقا من حروفه مع ايادة معنى كاسما الاشارة وحروف التمني والترجي واداة واما
التشبيه فلا تعمل صرحت في الحال وتعمل مقدمة نحو هذا زيدا قائما وتوبا زيدا قائما ومتاخرة
نحو بيتك قائما ايمن ولعلك جارنا حبيبا خلافا للاخفش ونحو كانه خارج شما وزيد كعمرو
اكبا ومنه نحو زيد كعمرو ومفعلا ايكعمرو والمنسوب نحو انا في شي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا
اكبا خلافا لجمهور والنهي والاستفهام بانهما لا تعمل في الحال فلا يجوز عندنا ان تنشبه الفعل فيه لفظا فتنفق
ما خالفه باسم الاشارة وحروف التشبيه بانهما لا يشبهان الفعل فيقع عليهما في الحال وكذا الكاف
التشبيه ونحو ان بالكسر والفتح تشبهانه لفظا ومعنى والتعلق به في الحال راجع لمجموعهما فلا الفرق
بالاولى احالة ذلك على السماع والاستعمال وان لا يعمل له وقال الجلال السيوطي في الاشباه جميع
العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وحسى على الاصح ينسبك وحبذا وابو حيان ايضا ان ليت
وبعل وما في الحروف لا تعمل الا في الحال وما في الظروف الا كان وكاد التشبيه وعسى ايضا كان ناصبه
مذكورا كالامثلة الاتية وما كان ناصبه محذوفا جوازا نحو راشدا مهديا للسائل وما وجوبا للقياد
من حج ومنه بلى فانفع ربنوه وجوبا في نحو لتحيصها مرة وفيسيا اخرى واشتريته بدرهم فصاعدا وخيبر
زيد افاضلا وهنيئا لك ومنه نحو زيدا بوجد عطوفا الثاني اختلفوا من اي باب نصب الحال فقيل نصب
بالمفعولية

المفعولية وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الارجح وقيل انصب الظرف لان الحال على معنى في
بمعنى جاز زيدا كما شئنا جاز في حال كونه باشبهت الحال الظرف في الزمان ورد بان الظرف اجنبي
من الاول والحال هي الاسم الاول وانظر ما عنى بهذا هذه الخلاف الثالث الاصل في الحال هنا في التعريف
لغوا لخصل النصب في الحال فلا يتوقف تصورها على تصورها انه المراد مطلق النصب لا خصوص
نصب الحال على ان التصور بوجه ما كان وهو حاصل بون الحمد لله اعلم ولما كان الاسم النكرة
شاملا لجميع المنصوبات زاد اخراجها خلا التمييز المفسر فان شبيه منها لا يقصد به القيد
لمشاركة الحال التمييز اخرج بقوله لما انتهم وخفي من الهيئات اي الهيئة
صاحب حال نوع الفعل عنه وعليه والتمييز لما انسبات انما يبين الذوات او النسب نحو عندي
رطل تمرا وتصبب زيدا عرقا وقوله ذكر وبارسا فان الحال ان اريد قصد بها ما ذكر والتمييز
لا يقصد به لم يقصد اوليا وانما يقصد بيان الهيئة بعد ذكر النعت من نحو رايت
رجلا راكبا فالقصد انما هو لبيان جنس التعجب منه وتقييد الموصوف وجا بيان الهيئة تبعا واما
عارض من ذهب الى ان بارسا في المثال المذكور حال لا يصيب احد خالفه لكنه غلط وارتجاج على ان
بعضهم من زعم ايضا بين الحال والنعت بان الحال مفيدة للنعت للعامل والنعت مفيدة للذات
فاذا قلت جاني كل رجل فارس مجموع كل رجل بالنسبة للمجاي واذا قلت جاني كل رجل فارسا مجموع
كل رجل بالنسبة لجميع الاشخاص والحال مفيدة لجميع التنبيهات الاول وسم الشارح
الهيئات بالصفات اللاحقة للذوات العاملة وغيرها التنبيه وقال ابن هشام في مغنيه
التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج
مثل تكلم صاد فاهم حاملات مسلما وعاشر كابن اوان زاد والصفة بالتعيين بها او توضيح
لمقصود هم لكن خرج عنه مثل جا زيد والشمس كالمعة وجا عمر وزيد جالسا فانهما واجب
باختيار الثاني والمراد الصفة ولو تاويلا بالمشتق ان وما اشبههما في معنى جا زيد مقارنا الطلوع
الشمس وجا عمر ومقارنا لجلوس زيد الثاني قال السناد ناما ذكر المصنف تقريب للحال المبينة
وهي التي لا تفاد معناها بدونها وتسمى ايضا موسسة واما الموكدة وهي التي يستفاد
معناها بدونها فلا يشملها هذا التعريف واما انه مشمول لكن على مذهب المبرد والفراء من
انكار الموكدة واما انه اقتصر على تعريف الموسسة لان الاصل والغالب في الحال ان تكون منتقلة اي غير
لازمة لصاحبها مشتقة من المصدر لا انه ينكر منصب بها ولزاحد الحال ان هشام في بعض مؤلفاته
يقول وهو وجيه بفضل تفع في جواب كيف التالث الحال انما افهمت الاشارة اليه تكون مبينة وهو
موكدة والموكدة لم اموكدة تعاملها وهي التي يستفاد معناها من جرح لفظ عاملها اما معنى فقط